

## باب الوصى له

تصحُّ الوصية لكلِّ مَنْ يصحُّ تملكه، من مسلم، وكافرٍ معيّنٍ ولو مرتدّاً أو حريباً.

ولمكاتبه، ومكاتب وارثه، كأجنبيّ.

ولأمّ ولده، كوصيته: أنْ ثلثَ قريته وقفً عليها ما دامت على ولدها.

## باب الوصى له

شرح منصور

وهو الثالث من أركان الوصية.

(تصحُّ الوصية لكلِّ مَنْ يصحُّ تملكه، من مسلم) معيّن كزبيد، أو لا، كالفقراء، (وكافرٍ معيّن) لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦] قال محمدُ ابنُ الحنفية، وعطاء، وقناة: إن ذلك هو وصية المسلم لليهودي<sup>(١)</sup>. (ولو مرتدّاً، أو حريباً) كاهبة، فلا تصحُّ لعامة النصارى، ونحوهم، لكن لو وصى لكافرٍ بعبدٍ مسلم، أو مصحفٍ، أو سلاح، أو حدّ قذفيّ، لم تصحَّ، وبعبدٍ كافرٍ، فأسلم قبل موتِ موصي، بطلت. / وكذا بعد موته، وقبلَ القبول؛ لأنه لا يجوز أن يتدّى الكافرُ ملكاً على مسلم.

٣٤٨/٢

(و) تصحُّ وصيته (لمكاتبه، ومكاتب وارثه، كـ) ما تصحُّ لمكاتب<sup>(٢)</sup> (أجنبيّ) من موصي؛ لأنَّ المكاتبَ مع سيّده، كأجنبيّ في المعاملات، فكذا في الوصية، وسواء أوصى له بجزءٍ من مشاع، كثلثه، أو ربه أو بمعيّن، كثوب، أو فرس؛ لأنَّ الورثة لا يملكون مالَ المكاتب بموتِ سيّده.

(و) تصحُّ وصيته (لأمّ ولده) لأنها حرةٌ عند لزوم الوصية، و (كوصيته: أنْ ثلثَ قريته) مثلاً (وقفً عليها ما دامت على ولدها) أي: حاضنةً لولدها منه.

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ١٢٤/٢١.

(٢) جاء في هامش الأصل مانصه: [قوله: ومكاتب. بالجرّ عطفاً على مكاتبه، وتجاوز قراءته بالرفع على الابتداء، والخبر: كأجنبي، بل هو أولى في المقام؛ لأن الغرض بيان أن مكاتب الوارث كأجنبي، لا أن مكاتب الوارث كمكاتب الأجنبي].

وإن شرطَ عدمَ تزويجها، ففعلتْ، وأخذتِ الوصيةَ، ثم تزوجتْ، رَدَّتْ ما أخذتْ.

ولمُدبِرِهِ، فإن ضاق ثلثه عنه وعن وصيته، بُدئَ بعته.

ولقنه بمشاع، كثلثه، وبنفسه ورقبته. ويعتقُ بقبوله، إن خرجَ من ثلثه. ....

شرح منصور

(وإن شرط) في وصيته (عدمَ تزويجها) أي: أمٌ ولديه، أو زوجته الحرّة<sup>(١)</sup>، (ففعلت) أي: وافقتُ عليه، (وأخذتِ الوصيةَ، ثم تزوجتْ، رَدَّتْ ما أخذتْ) لبطلانِ الوصيةِ بفواتِ شرطها، بخلاف ما لو وصى بعتي أمةً على أن لا تتزوجَ، فمات، فقالت: لا أتزوجُ، عتقتُ، فإذا تزوجتْ، لم يَطلِ عتقها؛ لأنه لا يمكن رفعه، بخلافِ الوصيةِ، وبجث فيه الحارثي<sup>(٢)</sup> وذكروته في «شرح الإقناع»<sup>(٣)</sup>. وإن دفعَ لزوجه مالاً على أن لا تتزوجَ بعد موته، فتزوجتْ، رَدَّتْ المالَ إلى ورثته. نصاً، وإن أعطته مالاً على أن لا يتزوجَ عليها، رَدَّه إذا تزوجَ<sup>(٤)</sup>.

(و) تصحُّ وصيته (لمدبِرِهِ) لأنه يصيرُ حراً عند لزومِ الوصيةِ، كأُمٍّ ولديه، (فإن ضاق ثلثه) أي: المخلفُ، (عنه) أي: عن المدبِرِ، (وعن وصيته) أي: الموصى له به، (بُدئَ) بالبناءِ للمفعولِ، مِنْ ثلثِهِ (بعته) فيقدمُ على الوصيةِ له؛ لأنه أنفعُ له منها.

(و) تصحُّ وصيته (لقنهِ) أي: رقيقه غيرِ مدبِرِهِ، ومكاتبِهِ، وأمٍّ ولديه، (بمشاع) من ماله، (كثلثه) وربع، (و) تصحُّ وصيته لقنهِ (بنفسه، ورقبته) أي: القنُّ، بأن يقول: أوصيتُ لك بنفسك، أو برقبتيك، كما لو وصى له بعته، (ويعتقُ) كله (بقبوله، إن خرج) كله (من ثلثه) لأنَّ القنَّ يدخلُ في الجزء

(١) بعدها في (س): «أن لا يتزوج عليها».

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) ٣٥٥/٤.

وإلا، فبقدره. وإن كانت به، وفَضِّلَ شيءٌ، أخذه. لا بمعيّنٍ، ولا لِقِنٍ  
غيره.

شرح منصور

المشاع، فيملكُ الجزءَ الموصى به من نفسه بقبوله، فيعتقُ منه بقدره؛ لتعدُّرِ  
ملكه لنفسه، ثم يسري العتقُ لبقية إن حمَّله الثلثُ، كما لو أعتق بعضَ عبده،  
(وإلا) يخرجُ كلُّه من الثلثِ بل بعضه، (ف) إناه يعتقُ منه (بقدره) أي:  
الثلث، إن لم تُجزِ الورثةُ عتقَ باقيه، فلو كانت الوصيةُ لِقِنه بثلثِ المالِ،  
وقيمته مئةً، وله سواه خمسون، عتقَ نصفه، (وإن كانت) الوصيةُ (به) أي:  
الثلثِ مثلاً (وفضَّل) منه (شيءٌ) بعد عتقه، (أخذه) فلو وصَّى له بالثلثِ،  
وقيمته مئةً، وله سواه خمس مئة، عتقَ، وأخذَ مئةً؛ لأنها تمامُ الثلثِ الموصى به،  
وإن وصَّى لِقِنه بجزءٍ منه، كثلثه وربعه، وخرَجَ كلُّه من الثلثِ، عتق ما وصَّى  
له به من نفسه، وفي بقية: روايتان. و (لا) تصحُّ الوصيةُ لِقِنه (بمعيّن) لا  
يدخلُ هو فيه، كدار، وفرس<sup>(١)</sup>، وثوب، وقن غيره، ومئةٌ من ماله؛ لأنه لم  
يدخل منه شيءٌ فيما وصَّى له به، فلا يعتقُ منه شيءٌ، وإذا لم يعتقُ منه شيءٌ،  
(فإنه يؤول<sup>(٢)</sup>) إلى الورثة، وكان ما وصَّى به له، لهم، فيصيرُ كأنَّ الميتَ وصَّى  
لورثته بما يرثونه، فتلغى الوصيةُ لعدم فائدتها. (ولا) تصحُّ وصيةُ (لِقِنٍ غيره)  
لأنه لا يملكُ، أشبه ما لو وصَّى لِحجر. هذا معنى كلامه في «التنقيح» وفي  
«المقنع»<sup>(٣)</sup>.

وتصحُّ لعبدٍ غيره. قال في «الإنصاف»<sup>(٤)</sup>: هذا المذهبُ، وعليه  
الأصحابُ. انتهى. وحزم به في «الإقناع»<sup>(٤)</sup>، وعليه: فتكون لسيدِّه بقبولِ  
القِنِّ، ولا يفتقرُ إلى إذنِ سيِّده.

(١) في (م): «وفرش».

(٢-٢) في (س) و (م): «آل».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٨٧/١٧.

(٤) ١٤٣/٣.

ولا لِحَمَلٍ، إلا إذا عَلِمَ وجوده حينها؛ بأن تَضَعَهُ حَيًّا لأقلِّ من أربع سنينَ - إن لم تكن فراشاً - أو من ستة أشهرٍ من حينها، وكذا لو وصَّى به.

و: إن كان في بطنك ذكرٌ، فله كذا، وإن كان أنثى، فكذا، فكانا، فلهُما ما شَرَطَ.

شرح منصور

٣٤٩/٢

(ولا) تصحُّ وصيةٌ (لِحَمَلٍ إلا إذا عَلِمَ وجوده حينها) أي: الوصية؛ (بأن تَضَعَهُ) الأُمُّ (حَيًّا لأقلِّ من أربع سنين) مِنَ الوصية<sup>(١)</sup>، / (إن لم تكن فراشاً) لزوج، (أو) سَيِّدٍ، أو تَضَعَهُ لأقلِّ (من ستة أشهر) فراشاً كانت أولاً، (من حينها) فتصحُّ؛ لأنها تعليقٌ على خروجِه حَيًّا، والوصية قابلةٌ للتعليق، بخلاف الهبة، و لأنها تجري مجرى الميراث، فإن انفصل ميتاً، بَطَلَتْ؛ لأنه لا يرث، لاحتمال أن لا يكون حَيًّا حين الوصية، سواء مات بعارضٍ من ضَرْبِ بطنٍ، أو شَرَبِ دواءٍ ونحوه، أو من غيره، وَعَلِمَ منه: أنه لو وصَّى لِمَن تَحْمَلُ به هذه المرأة، لم تصحُّ؛ لأنها تملك، فلا تصحُّ لمعدوم. (وكذا لو وصَّى به) أي: الحَمَلِ مِنْ أُمِّهِ، أو فرسٍ، ونحوهما، فلا تصحُّ إلا إذا عَلِمَ وجوده حين الوصية، على ما تقدَّم.

(و) إن قال موصي حَمَلٍ امرأة: (إن كان في بطنك ذكرٌ، فله كذا) أي: ثلاثونَ درهماً مثلاً، (وإن كان) في بطنك (أنثى، فـ) لها (كذا) أي: عشرونَ درهماً مثلاً، (فكانا) أي: تبيَّن أنه كان في بطنها ذكرٌ وأنثى بولادة<sup>(٢)</sup> لهما، (فلهما) أي: لكلِّ واحدٍ منهما (ما شَرَطَ) له؛ لوجودِ الشَّرْطِ.

(١) جاء في هامش الأصل مانصه: [قال في «النور» للحنفية في الوصية للحمل وبه، من آدمي ودابة: أقل مدة الحمل في آدمي ستة أشهر، والفيل أحد عشر شهراً، وفي الإبل والحيل والحمير سنة، وفي البقر تسعة أشهر، وفي الغنم خمسة أشهر، والسَّنور شهران، والكلب أربعون يوماً، والطيور أحد وعشرون يوماً].

(٢) في (س) و (م): «بولادتهما» .

ولو كان قال: إن كان ما في بطنك.... فلا.

وطفل: مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ. وصبيٌّ وغلّامٌ ويافعٌ. ويتيمُّ: مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، ولا يشملُ اليتيمُ ولدَ زناً. ومُراهقٌ: مَنْ قاربَه. وشابٌّ وفتى: منه إلى ثلاثين، وكَهْلٌ: منها إلى خمسين. وشيخٌ: منها إلى سبعين، ثم هَرَمٌ.

شرح منصور

(ولو كان قال) لها: (إن كان ما في بطنك) أو حَمَلِكْ ذكراً، فله كذا، وإن كان أنثى فلها كذا، فكانا (فلا) شيءَ لهما؛ لأنَّ أحدهما بعضُ ما في بطنها، أو حَمَلُها لا كُلُّه<sup>(١)</sup>. وإن وصَّى لحملِ امرأةٍ، فولدت ذكراً وأنثى، فالوصية لهما بالسويَّة؛ لأنَّ ذلك عطيةٌ وهبةٌ، أشبه ما لو وهبها شيئاً بعد ولادتهما. وإن فاضلَ بينهما، فعلى ما قاله، كالوقف. والخشي له ما للأنثى، حتى يتبين أمره. ذكره في «الكافي»<sup>(٢)</sup>.

(وطفل: مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ) وظاهره: من ذكر وأنثى، (وصبيٌّ، وغلّامٌ ويافعٌ، ويتيمُّ: مَنْ لَمْ يَبْلُغْ) فتطَلَّقَ هذه الأسماءُ على الولدِ مِن ولادته إلى بلوغه، بخلاف الطفل، فإلى تميُّزه. قال الجوهري: الصبيُّ: الغلامُ<sup>(٣)</sup>. (ولا يشملُ اليتيمُ ولدَ زناً) لأنَّ اليتيمَ مَنْ فَقَدَ الأبَّ بعد وجوده، وهذا لم يكن له أبٌّ. (ومُراهقٌ: مَنْ قاربَه) أي: البلوغ. قال في «القاموس»<sup>(٤)</sup>: وراهقَ الغلامُ: قاربَ الحُلْمَ. (وشابٌّ، وفتى: منه) أي: البلوغ (إلى ثلاثين) سنةً، (وكَهْلٌ: منها) أي: من الثلاثين (إلى خمسين) سنةً. قال في «القاموس»<sup>(٥)</sup>: الكهلُ: مَنْ وَخَطَهُ الشَّيْبُ ورأيتَ له بِحَالَةً، أو مَنْ جاوزَ الثلاثين، أو أربعاً وثلاثين، إلى إحدى وخمسين. انتهى. والبِجَالَةُ مصدرٌ بِجَلٍّ، كعَظْمٍ<sup>(٦)</sup>. (وشيخٌ: منها) أي: الخمسين (إلى سبعين، ثم) مَنْ جاوزَها (هَرَمٌ) إلى آخرِ عُمُرِهِ.

(١) في (م): «لأكله» .

(٢) ٣٢/٤ .

(٣) في الصحاح: (صبي).

(٤) القاموس المحيط: (رهق).

(٥) القاموس المحيط: (كهل).

(٦) القاموس المحيط: (بجل).

وإن قتل وصيي موصياً، بطلت. لا إن جرحه، ثم أوصى له، فمات من الجرح. وكذا فعل مدبرٍ بسيدِهِ.

وتصحُّ لصنفٍ من أصنافِ الزكاة، ولجميعها، ويُعطى كلُّ واحدٍ قدر ما يُعطى من زكاةٍ.

ولكُتِبَ قرآنٌ وعلمٌ، ولمسجدٌ، .....

شرح منصور

(وإن قتل وصيي موصياً) قتلاً مضموناً<sup>(١)</sup>، ولو خطأ (بطلت) لأنه يمنع الميراث، وهو أكد منها، فهو أولى. و (لا) تبطل الوصية (إن جرحه، ثم أوصى) الجروح، (له) أي: لجرحه، (فمات) الجروح (من الجرح) لأنها بعد الجرح صدرت من أهلها في محلها، فلم يطرأ عليها ما يبطئها، (وكذا فعل مدبرٍ بسيدِهِ) فإن قتل سيده بعد أن دبره، بطل، وإن جرح سيده، ثم دبره، ومات من الجرح، لم يبطل تدبيره.

(وتصحُّ) الوصية (لصنفٍ من أصنافِ الزكاة) كالفقراء والغزاة، (و) تصحُّ (لجميعها) أي: أصنافِ الزكاة؛ لأنهم يملكون، (ويُعطى كلُّ واحدٍ) من الموصى لهم من الوصية (قدر ما يُعطى من زكاة) حملاً للمطلق من كلام الآدمي على المعهود الشرعي. ولا يجب التعميم ولا التسوية على ما سبق في الزكاة. قال الحارثي: وظاهر كلام الأصحاب: جواز الاقتصار على البعض، كالزكاة، والأقوى: أن لكل صنف ثمناً، قال: والمذهب جواز الاقتصار على الشخص الواحد من الصنف<sup>(٢)</sup>. انتهى. ويستحبُّ تعميمُ مَنْ أمكن منهم، وتعميمُ أقاربِ موصٍ، ولا يُعطى إلا المستحقُّ من أهل بلده.

(و) تصحُّ الوصية (لكُتِبَ قرآنٌ، وعلمٌ) لأنه مطلوبٌ شرعاً، فصحَّ الصرفُ فيه، كالصدقة. (و) تصحُّ الوصية (لمسجدٍ) كالوقف عليه،

(١) جاء في هامش الأصل: [بقتل، أو دية، أو كفارة، كما قاله ابن نصر الله].

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٠٦/١٧.

وَيُصْرَفُ فِي مَصْلِحَتِهِ.

ولفرسٍ حَبِيسٍ يُنْفَقَ عَلَيْهِ، فَإِن مَاتَ، رُدَّ مَوْصَى بِهِ أَوْ بَاقِيَهُ  
لِلوَرِثَةِ، كَوَصِيَّتِهِ بَعْتَقَ عَبْدٍ زَيْدٍ، فَتَعَذَّرَ، أَوْ بِشْرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ، أَوْ عَبْدٍ  
زَيْدٍ بِهَا، لِيَعْتَقَ عَنْهُ، فَاشْتَرَوْهُ، أَوْ عَبْدًا يُسَاوِيهَا بِدُونِهَا.  
وَإِن وَصَّى فِي أَبْوَابِ الْبِرِّ، صُرِفَ فِي الْقُرْبِ، وَيُبدَأُ بِالغَزْوِ.

شرح منصور

٣٥٠/٢

(وَيُصْرَفُ فِي مَصْلِحَتِهِ) لِأَنَّهُ الْعَرَفُ، وَيُبدَأُ النَّازِرُ/ بِالْأَهْمِّ وَالْأَصْلَحِ بِاجْتِهَادِهِ.  
فَإِن قَالَ: إِن مِتُّ، فَبَيْتِي لِلْمَسْجِدِ، أَوْ فَأَعْطُوهُ مِئَةً مِنْ مَالِي، فَقَالَ فِي  
«الْفُرُوعِ»<sup>(١)</sup>: يَتَوَجَّهَ صَحُّهُ.

(و) تَصَحُّ الوَصِيَّةُ (لِفَرَسٍ حَبِيسٍ يُنْفَقَ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْبِرِّ، (فَإِن  
مَاتَ) الْفَرَسُ الْمَوْصَى لَهُ قَبْلَ صَرْفِ مَوْصَى بِهِ، أَوْ بَعْضِهِ، (رُدَّ) بِالْبِنَاءِ  
لِلْمَفْعُولِ (مَوْصَى بِهِ، أَوْ بَاقِيَهُ لِلوَرِثَةِ) لِبَطْلَانِ مَحَلِّ الوَصِيَّةِ، كَمَا لَوْ وَصَّى  
لِإِنْسَانٍ بِشَيْءٍ، فَرَدَّهُ، وَلَا يُصْرَفُ فِي فَرَسٍ حَبِيسٍ آخَرَ. نَصًّا، (كَوَصِيَّتِهِ بَعْتَقَ  
عَبْدٍ زَيْدٍ، فَتَعَذَّرَ) عِتْقُهُ؛ لِمَوْتِهِ أَوْ نَحْوِهِ، فَتَمَنُّهُ لِلوَرِثَةِ. (أَوْ) وَصِيَّتِهِ (بِشْرَاءِ عَبْدٍ  
بِأَلْفٍ لِيَعْتَقَ عَنْهُ، أَوْ) بِشْرَاءِ (عَبْدٍ زَيْدٍ بِهَا) أَي: الْأَلْفِ، (فَاشْتَرَوْهُ) أَي: عَبْدًا  
زَيْدٍ بِدُونِ أَلْفٍ، (أَوْ) اشْتَرَوْا (عَبْدًا يُسَاوِيهَا) أَي: الْأَلْفَ، (بِدُونِهَا) فَالْفَاضِلُ  
لِلوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُسْتَحَقَّ لَهُ غَيْرُهُمْ. وَ إِنْ أَرَادَ الْمَوْصِي تَمْلِيكَ الْمَسْجِدِ، أَوْ  
الْفَرَسِ، لَمْ تَصَحَّ الوَصِيَّةُ. قَالَ فِي «الْمَبْدَعِ»<sup>(٢)</sup>.

(وَإِن وَصَّى) بِشَيْءٍ (فِي أَبْوَابِ الْبِرِّ، صُرِفَ فِي الْقُرْبِ) جَمِيعُهَا؛ لِعَمُومِ  
الْلَفْظِ، وَعَدَمِ الْمَخْصُصِ، (وَيُبدَأُ) مِنْهَا (بِالغَزْوِ) نَصًّا، لِقَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ<sup>(٣)</sup>،  
لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْقُرْبِ.

(١) ٦٨٢/٤

(٢) ٣٨/٦

(٣) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» ٣١٧/٥، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى بِشَيْءٍ فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ، فَقَالَ: يَعْطِي الْجَاهِلِينَ.

ولو قال: ضَعْ ثَلَاثِي حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَلَهُ صَرْفُهُ فِي أَيِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْقُرْبِ، وَالْأَفْضَلُ صَرْفُهُ إِلَى فَقَرَاءِ أَقْرَابِهِ، فَمَحَارِمِهِ مِنْ الرِّضَاعِ، فَجِيرَانِهِ.

وَإِنْ وَصَّى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِالْفِ، صُرِفَ مِنَ الثَّلَاثِ — إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا — فِي حَجَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى، رَاكِبًا أَوْ رَاجِلًا، يُدْفَعُ إِلَى كُلِّ قَدْرٍ مَا يُحَجُّ بِهِ، حَتَّى يَنْفَدَ.

فَلَوْ لَمْ يَكْفِ الْأَلْفُ أَوْ الْبَقِيَّةُ، حُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ.

شرح منصور

(ولو قال) موصي لوصيِّه: (ضَعْ ثَلَاثِي حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ) تعالى أو حيث يُرِيكَ اللَّهُ تعالى، (فله صَرْفُهُ فِي أَيِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْقُرْبِ) رأى وَضَعَهُ فِيهَا؛ عَمَلًا مَعْتَضِي الوَصِيَّةِ، (وَالْأَفْضَلُ صَرْفُهُ إِلَى فَقَرَاءِ أَقْرَابِهِ) أي: الموصي غير الوارثين؛ لِأَنَّهُ فِيهِمْ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَوْصِي أَقْرَابٌ مِنَ النِّسَبِ، (ف) — إِلَى (مَحَارِمِهِ مِنَ الرِّضَاعِ) كَأُمَّه، وَأَبِيهِ، وَأَخِيهِ مِنْهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنُوا، (ف) — إِلَى (جِيرَانِهِ) وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ إِلَى مَا يَرَاهُ، فَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ بِالتَّحْكُمِ.

(وَإِنْ وَصَّى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِالْفِ، صُرِفَ) الْأَلْفُ (مِنَ الثَّلَاثِ، إِنْ كَانَ) الْحَجُّ (تَطَوُّعًا فِي حَجَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى، رَاكِبًا) كَانَ الْحَاجُّ عَنِ الْمَوْصِي، (أَوْ) رَاجِلًا، يُدْفَعُ إِلَى كُلِّ) مِنَ الرَّاكَبِ وَالرَّاجِلِ، (قَدْرٌ مَا يَحُجُّ بِهِ) فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ الصَّرْفَ (١) فِي الْمَعَاوِضَةِ، فَاقْتَضَى عَوَضَ الْمِثْلِ، كَالْتَوْكِيلِ فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ، (حَتَّى يَنْفَدَ) (٢) الْأَلْفُ الْمَوْصَى بِهِ فِي الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ وَصَّى بِجَمِيعِهِ فِي جِهَةٍ قُرْبَى، فَوَجِبَ صَرْفُهُ فِيهَا، كَمَا لَوْ وَصَّى بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى.

(فَلَوْ لَمْ يَكْفِ الْأَلْفُ) أَنْ يُحَجَّ بِهِ مِنْ بَلَدِ مَوْصِي، (أَوْ) لَمْ يَكْفِ (الْبَقِيَّةُ) مِنْهُ إِنْ صُرِفَ مِنْهُ فِي حَجَّةٍ، أَوْ أَكْثَرَ، وَبَقِيَ شَيْءٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَجَّ بِهِ مِنْ بَلَدِ مَوْصِي، (حُجَّ بِهِ) أَي: الْأَلْفُ أَوْ الْبَاقِي، (مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ) نَصًّا، لِأَنَّهُ قَدْ

(١) فِي (م): «الْمَصْرَفُ».

(٢) فِي (م): «يَنْفَدُ».

ولا يصح حجٌ وصيٌّ بإخراجها، ولا وارثٌ.  
 وإن قال: حجةٌ باللف، دفع الكلُّ إلى من يحجُّ.  
 فإن عينه، فأبى الحجَّ، بطلتْ في حقه، ويحجُّ عنه بأقلِّ ما يمكنُ  
 من نفقةٍ أو أجرةٍ. والبقيةُ للورثةِ في فرضٍ ونفلٍ.

شرح منصور

عَيْنَ صَرْفَهُ فِي الْحَجِّ، فَصُرِّفَ فِيهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ.

(ولا يصح حجٌ وصيٌّ بإخراجها) أي: نفقة الحج. نصًّا؛ لأنه منفذ،  
 فهو كقوله: تصدَّق عني بكذا، لا يأخذُ منه، وكذا لو وصَّى بصرفه في  
 الغزوة. (ولا) يصح حجٌ (وارثٌ) به؛ لأنه خلافُ ما يظهرُ من غرضِ  
 موصي.

(وإن قال): يحجُّ عني (حجةً باللف، دفع الكلُّ إلى من يحجُّ) به<sup>(١)</sup>؛ لأنه  
 مقتضى وصيته.

(فإن عينه) أي: من يحجُّ عنه، بأن قال: يحجُّ عني زيدٌ<sup>(٢)</sup> باللف (فأبى)  
 زيدٌ (الحجَّ، بطلت) الوصية (في حقه) أي: بطلت تعيينه؛ لأنها وصيةٌ فيها حقُّ  
 للحجِّ، وحقُّ للموصى له، فإذا ردَّ، بطلتْ في حقه دون غيره، كقوله: بيعوا  
 عبدي لفلان، وتصدَّقوا بيمينه، فلم يقبله. وكذا لو لم يقبل الموصى له بفرسٍ في  
 السبيل على الخروج. نقله أبو طالب<sup>(٣)</sup>. (ويحجُّ عنه) ثقة، سوى المعين الرادِّ  
 (بأقلِّ ما يمكنُ من نفقةٍ مثله، وحينئذ فالنائب أمينٌ فيما أعطيه ليحجَّ منه،  
 وتقدَّم في الحجِّ. (أو) من (أجرةٍ) إن صحَّت الإجارة للحجِّ، (والبقيةُ) أي: بقيةُ  
 الألف بعد نفقةٍ مثله، أو أجرةٍ، (للورثةِ) لبطان محلِّ الوصية؛ بامتناع المعين  
 من الحجِّ كما لو وصَّى به لإنسان، فردَّ الوصية، (في) حجِّ (فرضٍ ونفلٍ).

(١) ليست في (س).

(٢) بدلها في (س) و (م): «حجة».

(٣) معونة أولي النهى ٢١٣/٦.

وإن لم يمتنع، أُعطيَ الألفَ، وحُسِبَ الفاضلُ عن نفقةٍ مثل في فرضٍ، والألفُ في نفلٍ من الثلثِ.

ولو وصَّى بعقٍ نسمةٍ بألفٍ، فأعتقوا نسمةً بخمس مئةٍ، لزمهم عتقُ أخرى بخمس مئةٍ.

وإن قال: أربعةٌ بكذا، جاز الفضلُ بينهم، ما لم يُسمَّ ثمناً معلوماً.

ولو وصَّى بعقٍ عبدٍ زيدٍ، ووصيَّةٍ، فأعتقه سيِّدهُ، أخذ العبدُ الوصيةَ.

شرح منصور

٣٥١/٢

(وإن لم يمتنع) المعينُ من الحجِّ، (أُعطيَ الألفَ) لأنه موصى له بالزيادة بشرطِ حجِّه،/ وقد بذل نفسه للحجِّ، فوجب تنفيذُ الوصيةِ على ما قاله موصي، (وحُسِبَ الفاضلُ) من الألفِ (عن نفقةٍ مثلٍ) لتلك الحجةِ (في فرضٍ) من الثلثِ؛ لأنه المتبرِّعُ به، ونفقةُ المثلِ فيها من رأسِ المالِ؛ لأنها من الواجبات (و) حُسِبَ (الألفَ) جميعه إن كانت الوصية (في) حجِّ (نفلٍ من الثلثِ) لأنها تطوَّعَ بألفٍ، بشرطِ الحجِّ عنه، ولا يُعطى إلا أيامَ الحجِّ. نصاً.

(ولو وصَّى بعقٍ نسمةٍ بألفٍ، فأعتقوا) أي: الورثة (نسمةً بخمس مئةٍ، لزمهم عتقُ) نسمةٍ (أخرى بخمس مئةٍ) حيث احتملَ الثلثُ الألفَ، تنفيذاً للوصيةِ.

(وإن قال) موصي: أعتقوا (أربعةً) أرقاءً (بكذا) أي: ألفاً مثلاً، (جاز الفضلُ بينهم، ما لم يُسمَّ) لكلِّ واحدٍ (ثمناً معلوماً) نصاً، فإن عينه، وحسبَ على ما قاله.

(ولو وصَّى بعقٍ عبدٍ زيدٍ، ووصيَّةٍ) له؛ بأن قال: يُشترى عبدُ زيدٍ، ويعتقُ، ويُعطى مئةً، (فأعتقه سيِّدهُ، أخذَ العبدُ الوصيةَ) بالتمتُّ؛ لأنَّ الموصي قد أوصى بوصيَّتين، عتقه، وإعطائه المئةَ، فإذا فات عتقه؛ لسبقِ سيِّدهُ به، بقيت الأخرى.

ولو وصّى بعقٍ عبدٍ بألفٍ، اشترى بثلثه، إن لم يخرج.  
ولو وصّى بشراءِ فرسٍ للغزو بمعيّن، ومئة نفقة له، فاشترى بأقلّ  
منه، فباقيه نفقة، لا إرث.

وإن وصّى لأهلٍ سيكّته، فلاهل زُقاقه، حال الوصية. ولجيرانه، تناول  
أربعين داراً من كلِّ جانبٍ.....

شرح منصور

(ولو وصّى بعقٍ<sup>(١)</sup> عبدٍ بألفٍ) نفذ ذلك، إن خرج الألف من الثلث، أو  
(اشترى) عبدًا (بثلثه) أي: ثلث المال، (إن لم يخرج) الألف من الثلث، ولم  
تجز الورثة.

(ولو وصّى بشراءِ فرسٍ للغزو بمعيّن) كألفٍ، (و) وصّى (مئة نفقة له)  
أي: الفرس، (فاشترى) الفرس (بأقلّ منه) أي: الألف، والثلث يُحتمل الألف  
والمئة، (فباقيه) أي: الألف، (نفقة). للفرس مع المئة. نصًا، (لا إرث) لأنه  
أخرج الألف والمئة في وجهٍ واحدٍ، وهو الفرس، فهما مالٌ واحدٌ، بعضه  
للمن، وبعضه للنفقة عليه، وتقدير الثمن؛ لتحصيل صفة، فإذا حصّلت، فقد  
حصّل الغرض، فيُخرج الثمن من المال، وما بقي للنفقة، بخلاف ما لو وصّى  
بعقٍ عبدٍ بألفٍ، فاشترى ما يساويه بثمان مئة، فالباقي للورثة، فإنه لا مصرف  
له، بخلاف مسألتنا.

(وإن وصّى لأهلٍ سيكّته) بكسر السين، (ف) الموصى به (لأهلٍ زُقاقه)  
أي: الموصى، بضمّ الزاي، وهو ذرّبه، سُمّي سيكّةً؛ لاصطفاف البيوت به.  
وكانت الدروبُ بمدينة السلام تسمى سيككاً. فيستحقُّ من كان ساكناً به،  
(حال الوصية) نصًا، لأنه قد يلحظ أعيان سُكّانها الموجودين لحصرهم. (و)  
إن وصّى (لجيرانه). تناول أربعين داراً من كلِّ جانبٍ<sup>(٢)</sup> نصًا، لحديث أبي هريرة

(١) بعدها في (م): «مثل».

(٢) جاء في هامش الأصل مانصه: [ويقسم المال على عدد الدور، وكل حصة دار تقسم على  
سكانها. عثمان النجدي].

ولأقرب قرابته ، أو لأقرب الناس إليه، أو أقربهم رَحِمًا وله أبٌ وابنٌ،  
أو جدٌّ وأخٌ، فهما سواءٌ.  
وأخٌ من أبٍ، وأخٌ من أمٍّ — إن دخلَ في القرابةِ — سواءً. وولدُ  
الأبوين أحقُّ منهما، والإناثُ كالذكورِ فيها.

شرح منصور

مرفوعاً: «الجارُّ أربعون داراً هكذا، وهكذا، وهكذا، وهكذا»<sup>(١)</sup>. وجارُّ  
المسجدِ: مَنْ سَمِعَ أذانه؛ لقولِ عليٍّ في حديثٍ: «لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في  
المسجدِ»<sup>(٢)</sup>، قال: مَنْ سَمِعَ النداءَ. ولا يدخلُ فيهم مَنْ وُجِدَ بين الوصيةِ  
والموتِ، كمن وُجِدَ بعد الموتِ.

(و) إن وصَّى (لأقربِ قرابته، أو) وصَّى (لأقربِ الناسِ إليه، أو) وصَّى  
لـ (أقربهم) به (رَحِمًا، وله) أي: الموصي (أبٌ وابنٌ، أو) له (جدٌّ وأخٌ) لغيرِ  
أمٍّ، (فهما سواءٌ) حيث لم يرثا لمانع، أو أجزى؛ لأنَّ الأبَّ والابنَ كلُّ منهما  
يُدلي بنفسه بلا واسطةٍ، والجدُّ والأخُ يُدليان بالأبِّ.

(وأخٌ من أبٍ، وأخٌ من أمٍّ، إن دخل) الأخُ لأمٍّ (في القرابةِ، سواءً)  
لاستوائهما في القربِ. والمذهبُ: لا يدخلُ ولدُ أمٍّ في القرابةِ، (وولدُ الأبوينِ  
أحقُّ منهما) أي: من الأخِ لأبٍ فقط<sup>(٣)</sup>، والأخُ للأمِّ فقط، لأنَّ مَنْ له قرابتانِ  
أقربُ ممن له قرابةٌ واحدةٌ. (والإناثُ كالذكورِ فيها) أي: القرابةِ، فالابنُ  
والبنتُ سواءً، والأخُ والأختُ سواءً، والأبُّ أولى من ابنِ الابنِ، ومِن الجدِّ،  
ومِن الأخوةِ. وفي «الترغيب»: «أنَّ ابنَ الابنِ أولى من الأبِّ. قال: وكلُّ مَنْ  
قُدِّمَ، قُدِّمَ ولدهُ إلا الجدُّ، فإنه يُقدِّم على بني إخوته، وأخاه لأبيه، فإنه يُقدِّم  
على ابنِ أخيه لأبوين».

٣٥٢/٢

(١) أخرجه بنحوه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥٩٨٢). وانظر: «التلخيص الجبير» ٩٣/٣،

و«إرواء الغليل» ١٠٠/٦-١٠١.

(٢) تقدم تخريجه ٥٣٦/١.

(٣) ليست في (س).

## فصل

ولا تصحُّ لكنيسة، أو بيت نار، أو كَتَّابِ التوراة، أو الإنجيل، أو مَلِكٍ، أو ميت.

وإن وصَّى لمن يَعْلَمُ موته أو لا، وحي، فللحيِّ النصف، ولا يصحُّ تمليكُ بهيمة.

شرح منصور

(ولا تصحُّ) الوصية (لكنيسة، أو بيت نار) أو مكانٍ من أماكن الكُفْرِ، سواءً كانت بينائه، أو بشيءٍ يُنفقُ عليه؛ لأنه معصية، فلم تصحَّ الوصيةُ به، كوصيته بعبده، أو أمته للفجور، أو بشرائه حمرٍ أو خنزيرٍ يُتصدقُ به على أهلِ الذمَّة، مسلماً كان الموصي أو كافراً. وفي «المغني» (١): إن وصَّى ببناء بيت، يسكنه المجتازون من أهل الذمَّة، أو أهل الحرب، صحَّ؛ لأنَّ بناء مساكنهم ليس بمعصية. (أو كَتَّابِ التوراة أو الإنجيل) فلا تصحُّ الوصيةُ لذلك؛ لأنهما منسوخان، وفيهما تبديل، والاشتغالُ بهما غيرُ جائز، وقد غضبَ النبي ﷺ حين رأى مع عمرَ شيئاً مكتوباً من التوراة (٢). (أو مَلِكٍ) بفتح اللام، أحد الملائكة، (أو ميت) فلا تصحُّ الوصيةُ لهما؛ لأنهما لا يملكان، أشبه ما لو وصَّى لحجر، (٣) وكذا لجني (٣).

(وإن وصَّى لمن) أي: ميتٍ (يَعْلَمُ) موصٍ (موته) حال الوصية، (أولاً) يَعْلَمُهُ، (و) لـ (حي) بأن وصَّى لعبده مثلاً لزيدٍ وعمرو، وزيدٌ ميت، (فللحيِّ النصف) من الموصى به؛ لأنه أضاف الوصيةَ إليهما، فإذا لم يكن أحدهما أهلاً للتملك، بطلت الوصيةُ في نصيبه دون نصيب الحي؛ لخلوه من المعارض، كما لو كانت لحيين، فمات أحدهما. (ولا يصحُّ تمليكُ بهيمة) لاستحالته.

(١) ٥١٤/٨.

(٢) تقدم ص ٣٣٧.

(٣-٣) في (س): «أو نحوه».

وتصحُّ لفرسٍ زيدٍ ولو لم يقبله، ويصرفه في علفه، فإن مات، فالباقي للورثة.

وإن وصَّى بثلثه لوارثٍ وأجنبيٍّ فردَّ الورثة، فللأجنبيِّ السدسُ. وبثلثيه، فردَّ الورثة نصفها، وهو ما جاوز الثلث، فالثلثُ بينهما. ولو ردُّوا نصيبَ وارثٍ، أو أجازوا للأجنبيِّ، فله الثلثُ، كما جازتهم للوارث.

شرح منصور

(وتصحُّ) الوصية (لفرسٍ زيدٍ، ولو لم يقبله) أي: يقبل زيدٌ ما وصَّى به لفرسه، (ويصرفه) أي: الموصى به (في علفه) أي: الفرس؛ لأنَّ الوصية له أمرٌ بصرفِ المالِ في مصلحته. قال الحارثيُّ: بحيث يتولَّى الوصيُّ أو الحاكمُ الإنفاقَ لا المالكُ<sup>(١)</sup>. (فإن مات) الفرسُ الموصى له، قبلَ صرفِ جميعِ الموصى به في علفه، (فالباقي للورثة) لتعذرِ صرفه إلى الموصى له، كما لو ردَّ موصى له الوصية.

(وإن وصَّى بثلثه) أي: ثلثِ ماله (لوارثٍ وأجنبيٍّ) أو لكلٍ منهما بشيءٍ معيَّن، وقيمةُ المعَيَّنِ ثلثُ المالِ، (فردَّ الورثة، فللأجنبيِّ السدسُ) في الأولى، والمعيَّن للموصى له به في الثانية؛ لعدمِ المانع، وبطلت وصيةُ الوارثِ، لعدمِ إجازتها. (و) إن وصَّى<sup>(٢)</sup> لهما (بثلثيه) سويةً، (فردَّ الورثة نصفها) أي: الوصية، (وهو ما جاوزَ الثلثَ) بلا تعيينِ نصيبِ واحدٍ منهما، (فالثلثُ بينهما) لأنَّ الوارثَ يُزاحمُ الأجنبيَّ مع الإجازة، فإذا ردُّوا، تعيَّن أن يكون الباقي بينهما. ذكره القاضي<sup>(٣)</sup>.

(ولو ردُّوا نصيبَ وارثٍ) فقط، (أو أجازوا) الوصيةَ (للأجنبيِّ) فقط، (فله) أي: الأجنبيُّ، (الثلثُ) كاملاً، (كما جازتهم للوارثِ) وللأجنبيِّ الوصيتين.

(١) كشف القناع ٣٦٥/٤.

(٢) في (م): «رضي».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٣٧/١٧.

وله وللملكِ أو حائطٍ بالثالث، فله الجميعُ.  
 وله وللهِ أو الرسولِ، فنصفانِ، وما لله أو الرسولِ في المصالحِ  
 العامةِ.

وبماله لا بنيه وأجنبيٌّ، فرداها، فله التسعُ.

شرح منصور

وإن أجازوا وصيةَ الوارثِ كلها، وردُّوا نصفَ وصيةِ الأجنبيِّ، أو عكسوا،  
 فعلى ما قالوا؛ لأنَّ لهم أن يُجيزوا لهما، وأن يردُّوا عليهما، فكان لهم إجازةُ  
 بعضِ ذلك، وردُّ بعضه، ولا يملكون تنقيصَ (١) الأجنبيِّ (٢) عن نصفِ وصيته،  
 سواءً أجازوا للوارثِ، أو ردُّوا عليه. وإن وصَّى بثلثه لوارثٍ وأجنبيِّ، وقال:  
 إن ردُّوا وصيةَ الوارثِ، فالثلثُ كُلُّه للأجنبيِّ، فردُّوا وصيةَ الوارثِ، فكما قال  
 الموصي، وإن أجازوا للوارثِ، فالثلثُ بينهما.

(و) مَنْ وَصَّى (له، وللملكِ، أو) وَصَّى له، و لـ (حائطٍ بالثالث) بأن  
 قال: وصَّيتُ بثلثِ مالي لزيدٍ وجبريلَ مثلاً، أو لحائطٍ، أو لحجرٍ، ونحوه،  
 (فله) أي: لزيدٍ في المثال، (الجميعُ) أي: جميعُ الثلثِ. نصًّا؛ لأنَّ مَنْ أشركه  
 معه لا يملكُ، فلا يصحُّ التشريكُ.

(و) إن وصَّى (له) أي: لزيدٍ مثلاً، (ولله، أو) له، و (الرسولِ) بالثالث،  
 (ف) هو (نصفانِ) بينهما، (وما لله، أو الرسولِ) يُصرفُ (في المصالحِ العامَّةِ)  
 كالفِيءِ.

وَمَنْ له ابنانِ فقط، (و) وصَّى (بماله) كُلُّه (لا بنيه و أجنبيِّ، فرداها)  
 أي: ردُّ الابنانِ الوصيةَ، / (فله) أي: الأجنبيِّ (التسعُ) (٣) لأنَّه لو أحيزت  
 الوصيةَ، كان له ثلثُ المالِ، لأنَّه ثالثُ ثلاثةٍ، فله مع الردِّ ثلثُ الثلثِ.

٣٥٣/٢

(١) في (س): «تسقيص».

(٢) جاء في هامش الأصل: [وأما الوارث فلهم حرمانه].

(٣) جاء في هامش الأصل: [وقال أبو الخطاب: له الثلث كاملاً. قال المصنّف في «شرحه»: وهو أقيس. محمد الخلوئي].

وبثلثه لزيدٍ وللفقراءِ والمساكينِ، فله تُسَعُّ، ولا يَسْتَحِقُّ معهم  
بالفقرِ والمَسْكِنَةِ.

ولو وصَّى بشيءٍ لزيدٍ، وبشيءٍ للفقراءِ أو جيرانه، وزيدٌ منهم، لم  
يُشارِكهم.

ولو وصَّى بثلثه لأحدِ هذَينِ، أو قال: لجاري أو قريبي فلانٍ —  
باسمِ مُشْرِكٍ — لم يصحَّ.

شرح منصوص

(و) إن وصَّى (بثلثه لزيدٍ وللفقراءِ والمساكينِ، فله) أي: لزيدٍ (التسَعُّ)  
والتُسْعانِ للفقراءِ والمساكينِ؛ إذ (الوصيَّةُ<sup>(١)</sup>) لثلاثِ جهاتٍ، فوجبَت التسويةُ  
بينهما، كما لو وصَّى لثلاثةِ أنفسٍ، (ولا يَسْتَحِقُّ زيدٌ (معهم) أي: الفقراءِ  
والمساكينِ، (بالفقرِ والمَسْكِنَةِ) لاقتضاءِ العطفِ المغايرةِ.

(ولو وصَّى بشيءٍ لزيدٍ، وبشيءٍ) آخرَ (للفقراءِ) وزيدٌ منهم، لم  
يُشارِكهم. (أو) وصَّى بشيءٍ لزيدٍ، وبشيءٍ لـ (جيرانه، وزيدٌ منهم، لم  
يُشارِكهم) لما تقدَّم. (٢) وإن وصَّى لقرايته وللفقراءِ، فلقریبٍ فقيرٍ سهمانِ.  
ذكره أبو المعالي (٣). أي: لأنَّ كلاً من وصفيهِ سببٌ لاستحقاقه، فجاز تعدُّدُ  
استحقاقه بتعدُّدِ وصفيهِ (٢)، ولو وصَّى له، وإخوته بثلثِ ماله، فله النصفُ،  
على ما تقدَّم.

(ولو وصَّى بثلثه لأحدِ هذَينِ) بأن قال وصَّيتُ بثلثي لأحدِ هذَينِ. (أو)  
قال: وصَّيتُ به (لجاري) فلانٍ، (أو قريبي فلانٍ، باسمِ مُشْرِكٍ، لم يصحَّ)  
لإبهامِ الموصى له، وتعيينه شرطٌ. فإن كان ثمَّ قرينةٌ أو غيرها، أنه أراد معيناً  
منهما، وأشكل، صحَّتِ الوصيَّةُ، وأُخرجَ المستحقُّ منهما بقُرعةٍ، في قياسِ  
المذهب، قاله ابنُ رجب في القاعدة الخامسة بعد المئة (٤).

(١-١) في (س): «كالوصية».

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) انظر: المبدع ٣٨/٦.

(٤) القواعد ص ٢٣٥.

فلو قال: غانم حرٌّ بعد موتي، وله مئتا درهم، وله عبدان بهذا الاسم، عتق أحدهما بقرعة، ولا شيء له من الدراهم. ويصح: أعطوا ثلثي أحدهما، وللورثة الخيرة. ولو وصى ببيع عبده لزيد أو لعمر أو لأحدهما، صح، لا مطلقاً.

(فلو قال): عبدي (غانم حرٌّ بعد موتي، وله) أي: غانم (مئتا درهم، وله) أي: الموصي (عبدان) مسميان<sup>(١)</sup> (بهذا الاسم) أي: غانم، ثم مات الموصي، (عتق أحدهما) أي: العبدَيْن المسمَيْن بهذا الاسم، (بقرعة، ولا شيء له) أي: لمن خرجت له القرعة، (من الدراهم) الموصى بها، ولو خرجت من الثلث؛ لأنَّ الوصية بها لغير معين، فلم تصح نصاً. (ويصح) قول موص: (أعطوا ثلثي أحدهما) كاعتقوا أحد عبدي<sup>(٢)</sup>، (وللورثة الخيرة) فيمن يُعطونه الثلث منهما، أو يعتقونه؛ لأنَّ ذلك أمرٌ بالتمليك والعتق، فصحَّ جعله إلى اختيار الورثة، كقوله لو كيله: بع سلعتي من أحد هذين، بخلاف وصيت<sup>(٣)</sup>؛ فإنه تملك معلق بالموت، فلم يصح لبهم. (ولو وصى ببيع عبده) سالم مثلاً (لزيد، أو لعمر) أي: لأحدهما بعينه، صحَّ (أو) أبهم، فقال: بعهُ (لأحدهما، صحَّ) والخيرة للمجعول له ذلك، والوصية ببيع شيء لمن يعينه موص، أو وصيه فيه، فيها غرض مقصود عرفاً، إما الإرفاق بالعبد بإيصاله إلى من هو معروف بحسن الملكة، وإعتاق الرقاب، أو الإرفاق بالمشتري لمعنى يحصل له من العبد، فإن تعذر بيع العبد لذلك الشخص، أو أبى شراءه بضمن عينه موص، أو بقيمته إن لم يُعين ثمناً، بطلت الوصية<sup>(٤)</sup>، و (لا) تصح الوصية ببيعه (مطلقاً) لأنَّ الوصية لا بُدَّ لها من

(١) في الأصل: «يسميان».

(٢) في (س): «عبيدي».

(٣) جاء في هامش الأصل: [أي: لأحد هذين، فلا يصح].

(٤) جاء في هامش الأصل مانصه: [قوله: بطلت. هذا إذا لم يعين لثمنه جهة، فإن عين؛ بأن قال:

تصدقوا بضمنه ونحوه، لم تبطل، بل يباع لغيره، كما تقدم].

ولو وصّى له بخدمة عبده سنة ثم هو حرٌّ، فوهبه الخدمة أو ردّ، عتق منجزاً.

ومن وصّى بعتق عبدٍ بعينه، أو وقفه، لم يقع حتى يُنجزه وارثه. فإن أبى، فحاكمٌ. وكسبه - بين موتٍ وتنجزٍ - إرثٌ.

شرح منصور

مستحقٌّ، وقد انتفى هنا.

(ولو وصّى له) أي: لزيدٍ (بخدمته عبده سنة، ثم هو) أي: العبدُ بعد خدمته للموصى له سنة، (حرٌّ، فوهبه) أي: وهبَ - الموصى له بالخدمة - العبدَ، (الخدمة، أو ردّ) الوصية بالخدمة، (عتق) العبدُ (منجزاً) أي: وهبه ما بقي من الخدمة في أثناء المدّة<sup>(١)</sup>، عتق بمجرد الهبة.

(ومن وصّى بعتق عبدٍ بعينه، أو وصّى بـ (وقفه، لم يقع) أي: العتق، أو الوقف، (حتى يُنجزه وارثه) لأنّ الوصية بذلك أمرٌ بفعله، فلم يقع إلا بفعل المأمور، كالتوكيل<sup>(٢)</sup> في ذلك، لكن هنا يلزم تنفيذ الوصية. (فإن أبى) وارثٌ تنجزه، (فحاكمٌ) يُنجزه، ويكون حرّاً، أو وقفاً، من حينٍ أعتق، أو وقف، وولاؤه لموصٍ، (وكسبه) أي: الموصى بعتقه، أو وقفه، (بين موت) موصٍ/ (وتنجزٍ) ما وصّى به من عتق، أو وقف، (إرثٌ) لبقائه في الملك إلى التنجز، وفي «الروضة»: الموصى بعتقه ليس بمدبرٍ، وله حكمُ المدبرِ في كلِّ أحكامه<sup>(٣)</sup>.

٣٥٤/٢

(١) في (م): «المدّة».

(٢) في (س): «كالوكيل».

(٣) انظر: الفروع ٦٨٥/٤.